

## قانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت

- بعد الاطلاع على الدستور ، وبوجه خاص المادة 152 منه ،
- وعلى القانون رقم (15) لسنة 1960 بإصدار قانون الشركات التجارية والقوانين المعدلة له ،
- وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم (61) لسنة 1976 والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم 67 لسنة 1980 بإصدار القانون المدني ،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (47) لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار ،
- وعلى المرسوم الصادر في 14 / 8 / 1983م بتنظيم سوق الكويت للأوراق المالية ،
- وعلى القانون رقم (56) لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الاستثمار ،
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في جهات غير حكومية ،
- وعلى القانون (8) لسنة 2001 في شأن تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت ،
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2003 بالموافقة على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون ،
- وعلى القانون رقم (5) لسنة 2005 بشأن بندية الكويت ،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2008 بتنظيم عمليات البيع والشغيل والتحويل والأنظمة المشابهة وتعديل أحكام المرسوم بالقانون رقم (105) لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة ،
- وعلى القانون رقم (7) لسنة 2010 لإنشاء هيئة أسواق المال ،
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 2010 بإصدار الخطة الإنمائية للدولة (2010 / 2011 - 2013 / 2014) ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقت عليه وأصدرته .

### (مادة أولى)

يعهد مجلس الوزراء إلى جهة حكومية يختارها بأن تقوم وحدها دون غيرها بتأسيس شركة كويتية مساهمة أو أكثر مقرها الكويت يكون مقرها بناء وتنفيذ وتشغيل وإدارة وصيانة محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت ، على أن تخصص أمهم هذه الشركة أو الشركات على النحو التالي :

**(مادة رابعة)**

نصدر بمرسوم اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به ، بناء على عرض وزير المالية ووزير الكهرباء والماء وقبل طرح النسبة المقررة في بند (2) من المادة الأولى من هذا القانون بالمراد العيني ، مستضمنة على وجه الخصوص صيغة الاتفاقية التي تقوم الجهة الحكومية التي عهد إليها المجلس بتأسيس الشركة بإبرامها مع الشركة لشراء يتحمل من الكهرباء والماء ، وبيع الوقود لشركة ، وتحديد نسبة توظيف الكويتيين فيها بحيث لا تقل نسبتهم عن سبعين في المائة (70%) من إجمالي عدد العاملين في الشركة ، ولا تقل نسبة محسوب أجورهم عن سبعين في المائة (70%) من إجمالي أجور العاملين فيها وشروط تدريبهم وتأهيلهم ، إضافة إلى جميع الشروط الفنية والبيئية والمالية والاقتصادية وشروط الأمن والسلامة ووجه الانتفاع بأرض العطفة وغيرها من الشروط التي تحكم العلاقة بين الطرفين وتحدد التزاماتهما .

وتقدم الشركة إلى وزير الكهرباء والماء - خلال ثلاثة أشهر من انتهاء كل سنة مالية - كشفا بأسماء وأعداد الكويتيين في الشركة ووظائفهم ، وكذلك أعداد وأسماء من تم تدريبهم من الكويتيين خلال السنة المالية المنقضية ونسبتهم إلى مجموع أعداد الكويتيين في الشركة في السنوات الثلاث السابقة عليها ، ويرسل الوزير تقريراً عن هذا الكشف إلى كل من مجلس الأمة ومجلس الوزراء للتوقيع على ملاحظاته الواردة فيه .

**(مادة خامسة)**

باستثناء ما تقوم به وزارة الكهرباء والماء ، أو تعهد به لجهة حكومية أخرى بتفويض مشروعات لتغطية التلبية واحداً الأقصى الذي يحدده مجلس الوزراء ، وما قد تحتاجه الوزارة من محطات كهربائية ووحدة أقصى خمسة مائة ميغاوات في حالة الضرورة القصوى التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، وتطرح في مناقصة عامة ، يقع خلالها مخطط كبري تعاقب يوم تنفيذ أي من المشاريع المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون بالتخالف لأحكامها .

**(مادة سادسة)**

تسري أحكام كل من قانون رقم (15) لسنة 1960م بقانون رقم (7) لسنة 2008م المشار إليهما ، فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون ، وما لا يتعارض مع أحكامه ويستثنى مجلس الإدارة الأولى لشركة المؤسسة وفقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون من شروط النسبة المحددة أعلاه لأسهم التي يجب أن تمتلكها مجلس الإدارة وفقاً لأحكام القانون رقم (15) لسنة 1960م المشار إليه .

1 - نسبة لا تزيد على أربعة وعشرين في المائة (24%) من الأسهم للحكومة والجهات التابعة لها .

2 - نسبة لا تقل عن ستة وعشرين في المائة (26%) من الأسهم تطرح لبيع في مزاد علنية تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة التي يوافق عليها مجلس الوزراء ، ويرسب المراد على من يقدم أعلى سعر لتسليمه فوق قيمته الاسمية مضافة إليها مصاريف التأسيس - إن وجدت - ويلتزم من يرسب عليه المراد ، وبالسعر ذاته الذي رسب به المراد ، بالاشتراك بجميع الأسهم التي تزول إلى الدولة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون .

3 - نسبة خمسين في المائة (50%) من الأسهم تخصص للاكتتاب العام لجميع المواطنين .

4 - تحول الزيادة الناتجة عن بيع الأسهم وفقاً لأحكام السند (1) من هذه المادة إلى الاحتياطي العام للدولة .

5 - تكون مدة التعاقد لهذا المشروع أربعين سنة ميلادية من تاريخ إبرام العقد .

**(مادة ثمانية)**

تتولى الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس الشركة تحديد وأسمائها وتوزيع جميع الأسهم الفورية للاكتتاب العام بالتساوي بين جميع الكويتيين المقيمين في الكويت العامة للمعلومات المدنية في يوم الأول من الشهر الذي تنقضي فيه العام في الهيئة كسور الأسهم ، على أن يتم تحديد قيمة هذه الاكتتابات من قبل المواطنين للدولة وفقاً للإجراءات وبالطريقة التي تحددها الجهة الحكومية المشار إليها دون أي فوائد أو رسوم أو أي زيادة فوق سعر السهم في الاكتتاب في موعد أقصاه اليوم الذي تنتهي فيه نهاية سنة يوماً محسوبة بدءاً من أول الشهر الثاني لشهر الذي تولت فيه الجهة الحكومية ذاتها دعوة المواطنين ، عن طريق وسائل الإعلام الكويتية المقروءة والمرئية والمسموعة ، إلى تحديد قيمة الاكتتابات المستحقة عليهم .

**(مادة ثالثة)**

تؤول إلى الدولة كسور الأسهم غير المخصصة للمواطنين كما تؤول إليها باعتبارها من اليوم الثاني لانتهاء الموعد المحدد لتسديد المواطنين لقيمة هذه الاكتتابات وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا القانون - جميع الأسهم التي لم يسدد فيها المواطنون قيمتها للدولة خلال ذلك الموعد لأي سبب من الأسباب ، وتقوم الدولة خلال مدة لا تتجاوز سنة من انتهاء الموعد المذكور بتحويل ملكية هذه الأسهم إلى الشركة التي رسب عليها المراد ، وتلك بعد تسديد قيمتها منها وفقاً لأحكام البند (2) من المادة الأولى من هذا القانون .



الكويت اليوم العدد 981 السنة السادسة والخمسون هـ

### (مادة سابعة)

يعتبر هذا القانون قانونا خاصا وأحكامه خاصة ، ويلغى كل نص في قانون آخر عام أو خاص يتعارض مع هذا القانون .

المحامي مسفر عايض

(مادة ثامنة)

[mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)



على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به اعتبارا من الأول من شهر يونيو ثمان وعشيرة ميلادية (2010م) .

أمير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في 8 رجب 1431 هـ

تواصلا 20 يونيو 2010م